مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9434

الأربعاء، 11 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسا دانيز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة طنطاوي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيد أوسي – مينساه
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/701)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/701)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ سعادة السيد هرفوي تشوريتش هرفاتينيتش، نائب الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد رودريغو بوتيرو غارسيا، المدير العام لمؤسسة الحفظ والتنمية المستدامة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/701، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن وهو يتناول أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/701) عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وكما هو الحال دائما، يشرفني أن ينضم إلي وزير الخارجية ألفارو ليفا دوران. وأشكره مرة أخرى وأشكر حكومة كولومبيا على ثقتهما المستمرة في عمل البعثة دعما للسلام. وأرحب كذلك بمشاركة السيد رودريغو بوتيرو في جلسة اليوم. إنه ناشط بيئي كولومبي رائد ومشارك في جهود السلام الجارية يجسد عمله الروابط المهمة بين النزاع وبناء السلام والبيئة.

إننا نجتمع إذ تقترب المعالم البارزة في عملية السلام، مع دنو الذكرى السنوية السابعة لتوقيع الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم وإذ نقترب من منتصف الطريق في الجدول الزمني البالغ 15 عاما لتنفيذه. وقد أشار الذين درسوا النزاع المسلح في كولومبيا بعمق إلى التوزيع المنحرف للأراضي وعدم إجراء إصلاحات ريفية أساسية كأحد أسبابه الجذرية. وذلك هو السبب في أن أطراف الاتفاق وضعت الإصلاح الريفي الشامل في صميمه، ما يجعله الفصل الأول من الاتفاق والمجال الذي يتطلب الاستثمار الأطول على الأجل الطويل. ولذلك، ليس من المستغرب أن يكون التباطؤ في إحراز تقدم في ذلك المجال في السنوات الأولى من التنفيذ قد حد من مدى قدرة الاتفاق على تحقيق التحولات المأمولة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاع التي ظلت مهمشة لفترة طويلة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه لا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه لتحقيق الأهداف الطموحة للاتفاق في ذلك الصدد، أردت أن أبدأ إحاطتي اليوم بالإشادة بالجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة لتحقيق هذه الإصلاحات. وأود أن أقول أن الالتزام بذلك الجزء من الاتفاق ومبادرات حوار السلام الجديدة كانت السمات البارزة للسنة الأولى لإدارة بترو أوريغو التي اختتمت مؤخرا في سعيها إلى زيادة توطيد السلام في البلد. ويسلط التقرير الأخير للأمين العام الضوء على إجراءات سياساتية هامة في ذلك الصدد، مشيرا إلى سنة اتسمت بمخصصات كبيرة في الميزانية للإصلاح الريفي وبإعطائه الأولوية في خطة التنمية الوطنية، وزيادة الحوار مع منظمات الفلاحين وملاك الأراضي والخطوات التي اتخذت مؤخرا مثل إنشاء النظام الوطني للإصلاح الزراعي، وتعيين أربع مناطق ذات أولوية للتدخلات الشاملة في مجال التنمية الريفية.

وقد تم إحياء ذلك الالتزام بمفهوم إنساني في مشاهد مثل تلك التي شوهدت في نهاية الأسبوع الماضي في بلدة سان خوان دي أراما، في مقاطعة ميتا الجنوبية، حيث سُلِّمت أراضي اشترتها الحكومة إلى حوالي 500 مستفيد، من بينهم مقاتلون سابقون في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي وفلاحون وسكان أصليون في المجتمعات التي أعيد توطينهم فيها. وأصبحت اللحظات المفعمة بالأمل كتلك شائعة الآن بشكل متزايد إذ تأخذ حكومة كولومبيا ذلك الجانب الحاسم من اتفاق السلام، الذي تأخر العمل بشأنه، بمزيد من الحيوية.

ويتضمن تقرير الأمين العام كذلك أمثلة متعددة توضح الترابط بين تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 والجهود الأخرى التي تبذلها حكومة الرئيس بترو لتوطيد السلام. لقد زرت قبل بضعة أسابيع المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في كاريزال، في مقاطعة أنتيوكيا، حيث يعيش أكثر من 50 عضوا سابقا في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي وأسرهم جنبا إلى جنب مع أفراد المجتمع المحلي. وهناك، كما هو الحال في مواقع مماثلة حول الريف، يمكن للمرء أن يرى مثابرة مثيرة للإعجاب بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية وهم يوحدون جهودهم لتحسين حياتهم وتحقيق التحولات المحددة في اتفاق السلام النهائي. وفي أحد المشاريع التي تدعمها البعثة، زادت المقاتلات السابقات اللاتي يعملن في المناجم الحرفية دخلهن ودخل المجتمع المحلي عن طريق صناعة المجوهرات وبيعها. كما انضم مقاتلون سابقون وأفراد من المجتمع المحلي إلى زراعة الأشجار لمكافحة إزالة الغابات. غير أن تلك المبادرات، كما سمعت في محادثاتي مع المقاتلين السابقين وقادة المنظمات الاجتماعية، تعرضت للخطر بسبب تهديدات الجماعات المسلحة غير القانونية. وفي الواقع من المرجح أن تُنقل منطقة إعادة الإدماج تلك – شأنها شأن العديد من المناطق الأخرى التي سبقتها – في المستقبل القريب، بسبب انعدام الأمن. وإذ يُخَطَّط لعملية النقل، فإنني أكرر دعوتي للسلطات لكفالة ظروف معيشية كريمة في الموقع الجديد ومواصلة رعاية سلامة ورفاه المجتمعات التي لا تزال متخلفة عن الركب.

وينبغي لي أيضا أن أدين مرة أخرى وبأشد العبارات الممكنة قتل المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. وقد وقعت عمليتا قتل من ذلك القبيل منذ صدور التقرير، وقد قُتِل ما يقرب من 400 مقاتل سابق منذ توقيع الاتفاق النهائي. وذلك ببساطة أمر غير مقبول، ويتطلب من السلطات اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة لحمايتهم وحماية الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه اعتماد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية مؤخرا التنفيذ الذي طال انتظاره لسياسة عامة تفكك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية. وتسعى تلك السياسة – وهي نتاج مشاورات بين الحكومة والمجتمع المدني – إلى معالجة الأسباب المتعددة التي تشجع على ظهور وتعزيز الجهات الفاعلة الإجرامية. ولا بد لتنفيذها من أن يساعد السلطات على الاستجابة بفعالية للتهديدات المتطورة باستمرار في الأراضي.

(تكلم بالإسبانية)

فيجب ألا تستمر أشكال التعبير المتعددة للعنف التي لا تزال قائمة في مختلف مناطق كولومبيا في إعاقة التنفيذ. ومما لا شك فيه أن مبادرات الحكومة لمواصلة الحوار مع الجهات الفاعلة المسلحة هي وسيلة إضافية ضرورية لنزع فتيل تلك التهديدات وعكس أثرها على المجتمعات المحلية بالسماح بتحقيق الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها بموجب اتفاق السلام. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أراضي السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في مناطق مثل المحيط الهادئ، حيث تجبر أعمال الجماعات المسلحة والتنفيذ المحدود للفصل الإثني من الاتفاق المجتمعات المحلية على تحمل مستويات لا تطاق من العنف وانعدام الفرص.

وأود مرة أخرى أن أرحب بالتقدم الذي أحرز على طاولة المفاوضات بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على تطور وقف إطلاق النار الثنائي، الذي أدى إلى تراجع النزاع بين الطرفين. وأشدد كذلك على أهمية دعم المجلس في تمكين البعثة من الإسهام في تلك العملية من خلال مشاركتها في آلية الرصد والتحقق، التي تسهم في منع وقوع الحوادث بين الطرفين وحلها.

ويسرني أيضا أن أبلغكم بأنه بفضل البلدان المساهمة بقوات وصل مؤخرا 31 مراقبا دوليا من أصل 68 مراقبا أذن لهم المجلس ونشروا خصيصا لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ويتقدم أيضا عمل لجنة المشاركة الوطنية التي أنشئت في آب/أغسطس لتعزيز مشاركة جميع قطاعات المجتمع الكولومبي في عملية السلام مع جيش التحرير الوطني. وتدل حقيقة أن فريق محادثات السلام اجتمع في بوغوتا أمس لأول مرة على كيف أن العملية أصبحت راسخة بشكل متزايد في كولومبيا.

ونرحب بالحوارات بين الحكومة والجماعة التي تعرف نفسها بهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وفي نهاية الأسبوع الماضي، أعلن الطرفان تعليق الأعمال الهجومية ضد بعضهما البعض وأعلنا أنهما يعتزمان إنشاء فريق لمحادثات السلام وأن وقف إطلاق النار الثنائي سيدخل حيز النفاذ اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أُبْلِغْتُ بأن الطرفين سيطلبان قريبا من المجلس أن يأذن للبعثة بالمشاركة في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. وسأكفل أن يتلقى المجلس جميع المعلومات التي يحتاج إليها للنظر في الطلب.

يجب أن يقابل التوقعات الناتجة عن التقدم نحو بناء عملية سلام الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها، ووقف تصعيد المواجهات، وخاصة احترام حقوق المجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيين والموقعين على الاتفاق النهائي لعام 2016.

وينطوي الإظهار المستمر لإرادة الأطراف بالضرورة على منع تكرار أحداث مثل هجمات الشهر الماضي في مقاطعة كاوكا، التي أسفرت عن الموت المأساوي للمدنيين من المجتمعات المحلية التي ما فتئت تسعى إلى السلام منذ عقود.

وإذ نجتمع في تشرين الأول/أكتوبر، الذي يصادف الذكرى السنوية للقرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، أحيي حكومة كولومبيا ومنظمات المجتمع المدني على التقدم الذي أحرزته نحو وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذها.

وفي السياق نفسه، فإن القرار الأخير الذي اتخذه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بفتح القضية 11، والتي ستتناول العنف الجنساني والجنسي والإنجابي من قبل أطراف النزاع، معلما رئيسيا آخر. وأقر بالقيادة والعمل الدؤوب للمئات من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء كولومبيا التي دعت إلى فتح القضية.

ويأتي هذا التطور المهم إلى جانب أوجه التقدم الأخرى التي أحرزها الجهاز القضائي الخاص على الطريق نحو إصدار أولى عقوباته، بما في ذلك الاعترافات بالمسؤولية التي قدمتها مؤخرا جميع الأطراف. وبالإضافة إلى كون الإسهام في كشف الحقيقة والاعتراف بالمسؤولية عن الجرائم المرتكبة التزاما يقع على عاتق جميع أطراف النزاع، فهما ركيزتان أساسيتان لنجاح هذه العملية.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، من المهم أن تصل عملية السلام، ككل، إلى المرحلة التي يصدر فيها الجهاز القضائي الخاص أول عقوباته في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، سيكون من الأهمية بمكان أن تكفل الحكومة الظروف اللازمة للتنفيذ الفوري والفعال لتلك العقوبات حتى تتمكن من تحقيق هدفها وبالتالي احترام مبدأ إيلاء أهمية مركزية للضحايا. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل البعثة العمل عن كثب مع الجهاز القضائي الخاص والمشاركين والحكومة وكيانات الدولة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن إجراء عملية تشاركية لوضع خطة العمل الوطنية للقرار 1325 (2000)، إلى المنابر الخاصة بالمرأة، إلى إجراء مشاورات مع الفلاحين وملاك الأراضي بشأن الإصلاح الريفي، كان الحوار مع المنظمات الشعبية ممارسة سائدة في الإدارة الحالية. وأحيي ذلك النهج الشامل، الذي يتيح فرصا لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات العامة.

وبهذه الروح، أشجع الحكومة والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجميع الجهات الفاعلة التي استثمرت في التنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي على إعطاء الأولوية للحوار البناء. وسيكون ذلك ضروريا لإحراز تقدم مستدام في مجالات مثل الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والإصلاح الريفي وإعادة الإدماج واستبدال المحاصيل غير المشروعة.

ومن الأمور الحاسمة أيضا للمضي قدما تحديد هيكل مؤسسي واضح، بدون مزيد من التأخير، للإشراف على التنفيذ، بما في ذلك تعيين مسؤول رفيع المستوى داخل الرئاسة يكلف بقيادة تلك الجهود. وستكون الفترة المقبلة أساسية لترجمة الخطط والمبادرات الجديدة إلى أفعال.

وفي غضون أكثر من أسبوعين، ستجري كولومبيا ثاني انتخابات محلية منذ الاتفاق النهائي. ومما يؤسف له أن العنف قد أثر بالفعل على الحملة الانتخابية في مختلف المناطق وأضر بالأحزاب من مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك المقاتلون السابقون وأعضاء حزب "كومونيس". وإنني على ثقة من أن السلطات ستبذل قصارى جهدها لضمان أن يتمكن كل من المرشحين والناخبين من المشاركة في الانتخابات بأكثر الطرق شمولا وأمنا في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. ومن شأن ذلك أن يعمق تحقيق نتيجة ملموسة للاتفاق النهائي.

لقد كان النزاع في كولومبيا يعتبر ذات يوم مستعصيا على الحل. إن جهود بناء السلام الجارية اليوم، بدعم حاسم من المجلس، جاءت في أعقاب محاولات محبطة في العقود السابقة. لكن الكولومبيين لم يتخلوا أبدا عن السلام، وكذلك المجتمع الدولي. وفي أوقات التوتر في جميع أنحاء العالم، تذكرنا حالة كولومبيا بأنه حتى أكثر النزاعات رسوخا يمكن حلها من خلال الحوار والدعوة إلى عدم التوقف أبدا عن البحث عن السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشوريتش هرفاتينيتش.

السيد تشوريتش هرفاتينيتش (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن لجنة بناء السلام، أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة أمام مجلس الأمن.

بناء على اتصالات لجنة بناء السلام مع كولومبيا منذ عام 2020، بشأن العدالة الانتقالية والشعوب الأصلية على الخصوص، وبشأن السلام والمصالحة خلال هذا العام، تشجع اللجنة مجلس الأمن على النظر في عدة نقاط.

تقر اللجنة بالخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومة كولومبيا من أجل توطيد السلام خلال العام الأول من توليها مقاليد السلطة، وتشجع جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها للإسراع في التنفيذ التام للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016.

وترحب اللجنة بالتقدم المحرز حتى الآن، وتسلم في الوقت نفسه باستمرار التحديات مع اقتراب كولومبيا من الذكرى السنوية السابعة للاتفاق النهائي.

وتشجع اللجنة مجلس الأمن على دعم الحكومة في كفالة وصول ثمار السلام إلى جميع الكولومبيين، بسبل منها الإصلاح الريفي الشامل، الذي يكتسي أهمية بالغة في تعزيز حضور الدولة وتوفير فرص التنمية وتقديم الخدمات العامة في المناطق المتضررة من النزاع والمناطق التي ظلت مهمشة تاريخيا، ومن ثم معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع بطريقة مستدامة، مع الإقرار بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

وتدعو اللجنةُ إلى تقديم دعم دولي مستمر للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي وغيره من مبادرات السلام التي اتخذتها الحكومة. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري، وبالتنسيق الوثيق بينهما، وبالقرار الذي اتخذه الأمين العام في الآونة الأخيرة بتمديد فترة أهلية كولومبيا للاستفادة من صندوق بناء السلام لمدة خمس سنوات أخرى. وتشجع اللجنة الحكومة أيضا على إحراز التقدم في خططها الرامية إلى إعادة إنشاء المكتب الرئاسي المعني بتنفيذ اتفاق السلام النهائي.

وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في الجهود التي تبذلها الحكومة سعيا إلى تحقيق سلام أوسع نطاقا عن طريق الحوار في إطار سياسة "السلام الكامل"، ولا سيما مفاوضات السلام مع جيش التحرير الوطني، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها لقرار مجلس الأمن القاضي بتكليف البعثة بالتحقق من وقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

وشددت اللجنة أيضا على ضرورة أن توقف جميع الجماعات المسلحة العنف ضد المدنيين، وأن تشارك بحسن نية في مبادرات

السلام، وأن تسعى إلى وقف تصعيد العنف ضد بعضها البعض كدليل على إرادتها في العمل من أجل السلام. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة بإعلان الحكومة والجماعة التي تعرف نفسها بأنها القيادة العليا المركزية – القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إدراج احترام السكان المدنيين في وقف إطلاق النار الثنائي على الصعيد الوطني.

وتشجع اللجنة على إحراز مزيد من التقدم في إعادة الإدماج لضمان أمن وسبل عيش المقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم ويسعون إلى إعادة بناء حياتهم في سلام.

وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء استمرار العنف الذي يواجهه المقاتلون السابقون وزعماء المجتمع، وكذلك السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي، وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة في كولومبيا، وتشجع على مواصلة تنفيذ خطة عمل البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتشجع اللجنة الحكومة على بذل جهود متضافرة من أجل توفير الأمن والحماية.

وتشدد اللجنة أيضا على أهمية إجراء الانتخابات الإقليمية والمحلية المقبلة في 29 تشرين الأول/أكتوبر في ظروف من السلامة والأمن، وتشدد على ضرورة ضمان المشاركة الآمنة للمقاتلين السابقين في تلك الانتخابات، وفقا للتشريعات الوطنية.

وتشير اللجنة مع التقدير إلى التزامات كولومبيا بإشراك الشعوب الأصلية في جهود السلام، وتشجع على تقديم المزيد من الدعم الدولي، على نحو ما تَبَين في اجتماع اللجنة بشأن مسألة الشعوب الأصلية والسلام والمصالحة، المعقود في 19 حزيران/يونيه 2023.

وتشجع اللجنة المجلس على أن يتابع عن كثب التدابير المتخذة لتوفير الحماية لأفراد المجتمع وقادته الشباب لكفالة مشاركتهم الكاملة والفعالة في جهود بناء السلام. واللجنة تقدر التركيز القوي على الأحكام الجنسانية في الاتفاق النهائي وسياسة السلام الشامل، بما في ذلك في الحوارات مع الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى. وترحب بالعمل الجاري من أجل وضع خطة عمل كولومبيا الأولى لتنفيذ القرار 1325 (2000)، التي يمكن أن تسهم في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي واتفاقات وقف إطلاق النار، بما في ذلك الاتفاق المبرم بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

وتثني اللجنة على التقدم المستمر في العمل الرائد لنظام العدالة الانتقالية في الإسهام في كشف الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم تكرار الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح. وتعرب عن تقديرها لجهود الولاية القضائية الخاصة للسلام وتتطلع إلى إصدار أولى أحكامها التصالحية.

وتلاحظ لجنة بناء السلام أن كولومبيا لا تزال نموذجا لتوطيد السلام الشامل، وتكرر تأكيد التزامها بدعم حكومة كولومبيا وشعبها في جهودهما لبناء السلام وإدامته وتبادل خبراتهما بشأن بناء السلام أمام اللجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كوريتش هرفاتينيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بوتيرو غارسيا.

السيد بوتيرو غارسيا (*تكلم بالإسبانية*): بعد عطلة نهاية أسبوع مؤسفة شهدت تصعيدا للصراعات حول العالم، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى ثلاث مسائل: أولا، طبيعة الصراع المسلح في كولومبيا وتداعياته البيئية؛ ثانيا، فرصة انتهاج سياسة سلام تشمل البيئة في صميمها؛ وأخيرا، المعاملة بالمثل الدولية اللازمة لمنع توسع الصراع.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن عدم تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، ولا سيما فشل الدولة في الوصول إلى الأراضي التي كانت تسيطر عليها سابقا القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – إيرسيتو ديل بويبلو، قد أدى إلى احتلال جماعات مسلحة مختلفة لتلك الأراضي مؤخرا. ويرتبط انتشار هذه الجماعات أيضا بوجود الموارد – بشكل عام في مناطق المجتمع المحلي أو المناطق المشمولة بالحفظ – التي تغذي جيوشها.

وفي هذا السياق، ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، تم إزالة حوالي مليون هكتار من الغابات في واحدة من أكثر المناطق من حيث التنوع

البيولوجي على هذا الكوكب – وهي مساحة تقارب ربع مساحة مملكة هولندا. ويتصل التدهور البيئي أيضا بالأنشطة القانونية المزعومة، التي تتم في بعض المناطق جنبا إلى جنب مع تلك الأشكال من الاستمالة الإقليمية، مما يوفر أدلة على وجود تحالفات جديدة بين الجماعات المسلحة والسياسيين الإقليميين والمستثمرين من القطاع الخاص والأسواق الدولية. إن التداخل بين الأنشطة المتعلقة بالزراعة وتربية الماشية والبنية التحتية والنفط والتعدين على نطاق واسع والاقتصادات غير القانونية ليس من قبيل الصدفة، مما يسمح لنا برؤية تعقد الصراع.

وتتركز إزالة الغابات في الأراضي العامة وأراضي السكان الأصليين والمناطق المحمية. وكان لإدخال 1,2 مليون بقرة جديدة إلى الأراضي التي تم الاستيلاء عليها وأزيلت منها الغابات في الأمازون تأثير على حقوق مجتمعات الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، وكذلك على الغابات والتنوع البيولوجي. وتظهر البيانات التي تم جمعها في البرازيل وبوليفيا من قبل لجنة العلوم لمنطقة الأمازون وجود توجهات إقليمية. ونعتقد أن لوائح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ليست كافية عندما يتعلق الأمر بالعناية الواجبة وإمكانية التتبع. ولا تزال الأسواق الدولية الكبيرة الأخرى لا تساعد في هذه المهمة.

والتهديدات الموجهة ضد مسؤولي المتنزهات الوطنية وتشريدهم، في مساحة 10 ملايين هكتار وعلى مدى عدة سنوات الآن، فضلا عن تركيز الألغام المضادة للأفراد، التي تسبب الحبس اللاإنساني وتترك الأرض غير صالحة للسكن في المستقبل، هي أمثلة ملموسة على المصالح الرئيسية التي تشكل خطرا على أراضينا.

كل ذلك يرسم صورة قاتمة للمدافعين عن البيئة المدنية والعامة والمنظمات غير الحكومية. وكولومبيا لديها واحد من أعلى المعدلات في العالم للتهديدات والوفيات بين أولئك الذين يدافعون عن بيئتها وأراضيها، على الرغم من جهود الحكومة للمضي قدما في التصديق على اتفاق إسكاسو وتنفيذه.

وتجدر الإشارة هنا إلى الفرصة التي تتيحها سياسة السلام التي تنتهجها الحكومة الكولومبية لوضع البيئة في صميم أجندة حوارات السلام. ولأول مرة في تاريخ حوارات السلام في بلدنا، تم تعريف المحور البيئي كعنصر هيكلي لتحقيق سلام يشمل البيئة كضحية، ولكن أيضا كعنصر تحول لمستقبل البلد المستدام.

وفيما يتعلق بخطة السلام مع جيش التحرير الوطني، فقد تم الاتفاق على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مناقشة القضايا البيئية، والنظر في التحولات اللازمة لضمان أن تتعافى البيئة وتزدهر لصالح جميع السكان. وإدراج بند في جدول الأعمال مكرس للبيئة كضحية يؤكد حقيقة أن كولومبيا اعترفت بأهمية البيئة بوصفها مِلكا عاما يجب بالتالي إصلاحه واستعادته وامتيازه في الجهود الحكومية والمدنية. وتسلم أيضا بأن الدولة والقطاع الخاص والجماعات المسلحة كانت لها جميعا آثار بيئية يجب الاعتراف بها وتصحيحها. وهذا أمر لم يسبق له مثيل على الصعيد العالمي، وبالتالي يشهد على التحديات التي نواجهها في النهوض بعملية الحوار.

ومن المهم تسليط الضوء على الفرص – والتحديات – التي نشأت مع مجموعات أخرى غير قانونية، مثل إستادو مايور سنترال، التي ترتبط ارتباطا مباشرا بإزالة الغابات في الأمازون وأبدت عزمها على مناقشة تلك المسألة بالإضافة إلى الحدود الزراعية وأراضي السكان الأصليين والمناطق المحمية. والانتقال نحو وجود شامل للدولة، بدعم من السكان المحليين – ونأمل أن تدعمه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا – سيكون نقطة حاسمة في الحوار السياسي مع إستادو مايور سنترال، الذي يمكن أن يشكل الطريق الأمثل صوب انتقالها السياسي.

وقد ارتفع سعر الذهب بنسبة 118 في المائة منذ عام 2008، ويمكن رؤية عواقب ذلك في الأراضي التي نسيتها البشرية. والدخل الذي يتأتى من تلك الأعمال يمر عبر نظم غسل الأموال ويمكن تتبعه بين البلدان المشترية والبلدان المنتجة. ويجب إعادة النظر في دور المؤسسات الخاصة، لأنها يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تلك العملية.

وثمة قضية أخرى تؤجج الحرب وتدمر البيئة والمجتمعات المحلية، هي قضية المعادن مثل الكولتان. واستخداماته في تكنولوجيات الاتصالات، في جملة أمور، تبشر بالطلب على المدى الطويل. فالعديد

من البلدان ذات الاقتصادات القوية مهتمة. كيف يمكننا التوصل إلى اتفاق لا يضر بتلك المناطق التي لم تمس بعد من كوكبنا؟ والشيء نفسه ينطبق على الفحم والمعادن الأخرى فيما يتعلق بانتقال الطاقة. كما شملت حوارات السلام شرائح من المجتمعات المتضررة من صناعة الهيدروكربون ورابطات شركات النفط والتعدين، في البحث عن اتفاقات وتوافق في الآراء يسمح لنا بتحقيق مستقبل معقول.

وفيما يتعلق بمسألة الحدود، تدق أجراس الإنذار. واليوم، للأسف، نشهد الاتجار بالمخدرات يترسخ، بعنف لم يسبق له مثيل، على طول حدودنا مع إكوادور. وعلى حدودنا مع بيرو، تشق أنشطة التعدين غير القانونية طريقها، ويجري تجنيد شباب الشعوب الأصلية، وإنشاء محاصيل الكوكا على نطاق صناعي، بحثا عن طرق إلى أوروبا. وعلى الحدود مع البرازيل، تدفع أساطيل قوارب التجريف الضرائب للجماعات المسلحة غير الشرعية. وعلى الحدود مع فنزويلا، يؤثر عدد من الجماعات غير القانونية على أراضي السكان الأصليين والمناطق المحمية على طول نهر أورينوكو، بحثا عن الذهب وطرق الكوكا في كاتاتومبو وعبر بحيرة ماراكايبو. وتكتمل أركان القصة على الحدود مع بنما، حيث تحدث أعلى مستويات الهجرة في أمريكا، والتي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

وبعبارة أخرى، فإن السلام في كولومبيا يؤثر على القارة والعالم. وأصبحت المعاملة بالمثل أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، كما استرعى رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون الانتباه إلى ذلك في بيليم، البرازيل، في وقت سابق من هذا العام. فالديمقراطيات والبيئة في خطر متزايد.

ولا بد لي من الإشارة إلى أن كولومبيا تمر بنقطة تحول. لقد فتحت سياسة السلام طريقا أساسيا إلى الأمام: ألا وهو التوصل إلى اتفاق وطني يتجاوز ما تم الاتفاق عليه مع جماعة مسلحة محددة ويشمل جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية والمالية للمجتمع في بناء مسار نحو حل الصراعات في البلد. وبالمثل، إذا ظل واقع الطلب الدولي على المنتجات من الاقتصادات غير المشروعة دون تغيير، فقد تظهر مجموعات أخرى وتسعى إلى السيطرة على هذه الإيرادات، على الرغم من التحول السياسي للمجموعات المشاركة حالياً في عمليات التفاوض.

وأخيراً، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة تقديم دعمه على أمل عكس اتجاه تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، بالتزامن مع عملية بناء السلام الطويلة الأجل التي ستكون لها تداعيات على كولومبيا والكوكب بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بوتيرو غارسيا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام رويز ماسيو والسفير هرفاتينيتش على إحاطتيهما، وإلى السيد بوتيرو غارسيا على إبرازه التحديات البيئية الأوسع نطاقاً. وأرحّب بمشاركة وزير الخارجية ليفا دوران أيضاً.

مع اقترابنا من الذكرى السنوية السابعة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016، تشيد المملكة المتحدة بالجهود التي بذلتها الحكومات الكولومبية المتعاقبة للعمل من أجل تحقيق سلام مستدام في البلد.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات معينة.

أولاً، نرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في الإصلاح الريفي وإعادة الأراضي إلى مجتمعات السكان الأصليين. ولا يزال التنفيذ الكامل لاتفاق عام 2016 أمراً محورياً للسلام والإصلاح في كولومبيا. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى الإسراع بإنشاء مكتب مكرس داخل الرئاسة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق.

ثانياً، ندين بشدة العنف ضد الموقعين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي سابقاً، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقيادات النسائية، وأفراد مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وقد تحققت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا من مقتل 393 مقاتلاً سابقاً في القوات المسلحة الثورية

الكولومبية – الجيش الشعبي منذ توقيع الاتفاق النهائي، بما في ذلك 18 حالة قتل منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9374). ونرحّب بالتقدم المحرز نحو خطط الاستجابة السريعة لحماية الموقعين على الاتفاق والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع اعتماد سياسة عامة لتفكيك جماعات الجريمة المنظمة. ونرحب بفتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام مؤخراً للقضية الكلية 11 بشأن العنف الجنسي والجنساني، ونتطلع إلى إطلاق خطة العمل الوطنية الأولى لكولومبيا بموجب القرار 1325 (2000). ونشيد بالنهج التشاركي الذي اتبعته حكومة كولومبيا، حيث أن من الضروري مراعاة تجربة جميع النساء، وكذلك المجموعات العرقية ومجتمع الميم الموسع، في تطويرها.

ثالثاً، إن استمرار الحوار ووقف إطلاق النار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير خطوة هامة نحو السلام في كولومبيا. ونتوقع من جيش التحرير الوطني أن يمضي قدماً في تعهداته بحسن نية وأن يحترم القانون الدولي. وما زلنا نتابع عن كثب الجهود الرامية إلى التوصل لوقف لإطلاق النار مع المجموعة المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي سابقاً التي تعرف نفسها بأنها هيئة الأركان المركزية، ونرحب بالإعلان في 8 تشرين الأول/أكتوبر عن وقف ثنائي لإطلاق النار.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم السلام الواسع والدائم في كولومبيا وترحب باحتمال قيام المجلس بزيارة في عام 2024.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن. ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويز ماسيو، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن آخر التطورات في كولومبيا. ونعرب عن تقديرنا لسعادة رئيس لجنة بناء السلام على مشورته القيمة لمجلس الأمن. ونشكر أيضاً السيد رودريغو بوتيرو غارسيا، المدير العام لمؤسسة الحفظ والتنمية المستدامة، على المنظور الهام الذي شاطرنا إياه. ونرحب أيضاً بمشاركة معالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية جمهورية كولومبيا، في هذه الجلسة.

ونود أن نهنئ بحرارة الرئيس غوستافو بترو أورّيغو على إتمامه بنجاح عامه الأول في منصبه. لقد تميز هذا العام ببحثه الدؤوب عن استعادة السلام في بلد واجه عقوداً من النزاع. ووحّد نهجه الشامل والتشاوري مختلف الجهات المعنية ومهد الطريق لرحلة تحويلية نحو أمة أكثر انسجاماً وسلاماً.

غير أن الرحلة لم تنته بعد. إن الطريق إلى السلام شاق. ولا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المستمر الذي يجري إحرازه في المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، بعقد الجولة الرابعة من مفاوضات السلام في فنزويلا. وبالمثل، نشير بارتياح كبير إلى الحوار الجاري مع هيئة الأركان المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وتشكل مشاركتهم المستمرة شهادة على التزام كلا الطرفين بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ومثل هذا الحوار ضروري لتعزيز التفاهم والثقة، وفي نهاية المطاف، السلام الدائم في البلد.

ويعتبر الأعضاء الأفارقة الثلاثة مسألة الأراضي عنصراً حاسماً في عملية السلام في البلد. لذلك نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتعزيز الإصلاحات المؤسسية وتخصيص الأموال اللازمة للإصلاح الريفي الشامل. ونشجع الحكومة على تكثيف جهودها في تخصيص الأراضي وإقران ذلك الإجراء بالدعم التقني والمالي على حد سواء بغية تعزيز اعتماد المستفيدين على أنفسهم.

ونرحّب بالعمل الذي اضطلعت به الولاية القضائية الخاصة للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وننوّه مع الارتياح بالاعتراف العلني بالمسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من جانب أفراد سابقين في قوات الأمن العام. ونشجّع على استمرار تعاون وزير الدفاع مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في ضمان أن يقدم جميع المتهمين روايات صادقة. يكتسي هذا الجهد التعاوني أهمية كبيرة في تحقيق العدالة والمساءلة عن الفظائع المرتكبة.

وفيما يتعلق بالفصل المتعلق بالعرقيات، يأسف الأعضاء الأفارقة الثلاثة لعدم إحراز تقدم جوهري في تنفيذه.

ومما يبعث على القلق ملاحظة أن معظم الجهود الرامية إلى النهوض بالأحكام المتعلقة بالشؤون الإثنية لا تزال في مرحلة التخطيط، بما في ذلك المشاورات مع الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين المنحدرين من أصل أفريقي. كما يساورنا القلق إزاء الافتقار إلى معلومات واضحة ومستكملة عن الحالة الراهنة لتنفيذ الفصل العرقي من جانب الكيانات المسؤولة، فضلا عن الافتقار إلى مشاريع يضعها برنامج التنمية الإقليمية خصيصا لصالح الطوائف العرقية.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، نحث الحكومة بقوة على مضاعفة جهودها للتعجيل بتنفيذ عنصر حيوي من عناصر اتفاق السلام. ومن الضروري ضمان إعادة التأكيد على حقوق الشعوب الأصلية التي تحملت عواقب النزاع واحترامها، وتقديم التعويضات وتحقيق العدالة عن الأضرار الناجمة عنها في أقرب وقت ممكن. ومعالجة تلك المسائل أمر حاسم لتحقيق الفوائد المتوخاة للمجتمعات المهمشة بصورة فعالة، ولا سيما تلك التي عانت أشد المعاناة. ويسرنا ملاحظة أن الجيش الكولومبي أصدر مؤخرا اعتذارا علنيا لأسر ضحايا الحرب الأهلية. ونشيد بتلك البادرة النبيلة، التي تظهر التزام الجيش بالعدالة والمصالحة والسعي إلى إرساء سلام دائم في البلد. ويبشر ذلك بتعزيز التفاهم والإسهام في عملية المصالحة الجارية.

وفي رأينا أن الحالة الأمنية في كولومبيا لا تزال مصدر قلق بالغ وتهديد محتمل للتنفيذ الناجح لاتفاق السلام. وفي هذا السياق، نشجع على مواصلة الحوار مع جميع المجموعات لمعالجة الحالة. ورحبنا بموافقة اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في أيلول/سبتمبر على السياسة العامة الرامية إلى تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. وتكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة نداءها إلى الحكومة لتكثيف وجود الدولة في المناطق التي تشهد حوادث إجرامية مع ضمان سلامة السكان المدنيين وحمايتهم، وخاصة مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، وهم الأكثر تضررا.

وينبغي عدم التسامح مع استمرار الهجمات التي تشن على الزعماء الاجتماعيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وأعضاء الأحزاب السياسية والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وقتلهم، فضلا عن تجنيد الأطفال وغير ذلك من الفظائع بين السكان الكولومبيين. فهذه الموجة من العنف تقوض الثقة، وبالتالي القدرة على بناء السلام. ونرحب باهتمام الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بالمشاركة في الانتخابات المقبلة في 29 تشرين الأول/أكتوبر، كما يتضح من موافقة 299 مرشحا، من بينهم 128 امرأة. وندين جميع أعمال الترهيب والعنف ضد المرشحين للانتخابات، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. فهذه الأعمال تقوض العملية الديمقراطية ويجب رفضها رفضا قاطعا.

وتشجع المجموعة على مواصلة استخدام نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة لمعالجة التوترات السياسية ومنع العنف الانتخابي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديرنا للعمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي أدت جهودها الدؤوبة في رصد تنفيذ اتفاق السلام والتحقق منه دورا حيويا في ضمان نجاحه في إحراز تقدم. ونحث على مواصلة تلك الجهود ونشجعها.

وفي الختام، تود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن تعرب عن خالص تمنياتها لشعب كولومبيا الطيب بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ونقف متضامنين مع كولومبيا ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لجهود الأمة المستمرة لتوطيد السلام وتعزيز المصالحة وبناء مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا لجميع الكولومبيين.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أولا أن أرحب بالسيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا، في جلسة اليوم، وأن أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو والسفير تشوريتش هرفاتينيتش، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل المجتمع المدني.

تشيد الصين بحكومة كولومبيا، بقيادة الرئيس بيترو أوريغو، لتنفيذها الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم والعمل بنشاط على النهوض برؤية "السلام الكامل". وتتوقع الصين من الأطراف في كولومبيا بذل الجهود لتوطيد التقدم الجدير بالثناء

الذي أحرز بالفعل والبناء عليه، والسعي بعزم لتحقيق هدف تحقيق السلام الكامل والدائم والمستدام، والعمل بجد لبدء عهد جديد دينامي ومثمر، وتدعمها.

لقد أبرزت عملية السلام في كولومبيا إمكانات التنمية المستدامة لتعزيز السلام الدائم. وتثني الصين على الحكومة لإدماجها بناء الدولة في تنفيذ اتفاق السلام ولاستمرارها في زيادة الإسهامات في مجالات مثل الإصلاح الريفي، وتوزيع الأراضي، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتحقيق السلام والأمن الدائمين في كولومبيا. وتحقيقا لتلك الغاية، تأمل الصين أن تشهد تقديم مساعدة مستمرة من فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة بناء السلام، من بين كيانات أخرى، إلى جانب الشركاء الإقليميين الدوليين.

تشكل عملية السلام في كولومبيا مثالا يحتذى به لحل الخلافات والمنازعات والنزاعات من خلال الحوار والمفاوضات. وترحب الصين بمواصلة حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإحراز تقدم في محادثات السلام، وتأمل أن يتمكن الجانبان من تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية في الجولة الخامسة من محادثات السلام، المقرر عقدها في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلنت الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وقف الأعمال القتالية والمواجهة وعزمهما على بدء محادثات رسمية لوقف إطلاق النار في المستقبل القريب. وتأمل الصين أن يتمكن الجانبان من الاتفاق على ترتيب لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

لقد أبرزت عملية السلام في كولومبيا ضرورة زيادة ثقة الناس من خلال الحوكمة الأمنية. وعلى نحو ما أبرز تقرير الأمين العام (S/2023/701)، فإن تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلد وحماية الفئات الضعيفة أمران حيويان لتنفيذ اتفاق السلام ولتعزيز الحوار والتفاوض مع الجماعات المسلحة. وتؤيد الصين حكومة كولومبيا في مواصلة زيادة نشر قوات الأمن في مناطق النزاع السابقة التي تفتقر إلى السيطرة الفعالة، وفي تعزيز حماية المقاتلين السابقين والنساء والأطفال والأقليات العرقية.

وتأمل الصين في إجراء الانتخابات المحلية بسلاسة وأمان في تشرين الأول/أكتوبر.

وسيبت مجلس الأمن هذا الشهر في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونقدر الإسهام المهم الذي قدمته البعثة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو، دعما لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وجهود الحكومة الكولومبية للنهوض برؤية السلام الكامل. ونأمل أن تنسق البعثة تنسيقا وثيقا مع الحكومة الكولومبية وأن تشارك في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه، وفقا للقرار 2694 (2023). كما نؤيد مجلس الأمن في النظر بإيجابية في توسيع نطاق ولاية البعثة عندما تتوفر الظروف.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة دعم عملية سلام تتولى كولومبيا قيادتها وزمامها ولمساعدة الشعب الكولومبي على المضي قدما نحو هدف السلام الكامل والاستقرار والتنمية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، والسيد بوتيرو غارسيا، على إحاطتيهما. وأرحب بوزير الخارجية ليفيا دوران الذي انضم إلى هذه الجلسة. كما أشكر السيد تشوريتش هرفاتينيتش على مشورة لجنة بناء السلام. ونحن نقدر ذلك كثيرا.

ترحب اليابان بجهود الحكومة الكولومبية في النهوض بعملية السلام وتشيد ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على دعمها في ذلك المسعى. ستمثل الانتخابات المقبلة على مستوى المقاطعات والبلديات فرصة مهمة لكولومبيا لترسيخ الإنجازات النابعة من التزامها الطويل الأمد بالسلام. وسيتابع مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأمر عن كثب وباهتمام شديد.

وتواصل اليابان التأكيد على أهمية إجراء الانتخابات في أجواء خالية من العنف. وذلك يتطلب قيادة من الحكومة الكولومبية وتعاونا نشطا من الشعب الكولومبي. ويجب أن تتجاوز تهيئة مناخ خال

من العنف والحفاظ عليه فترة الانتخابات. والوقف الفوري من جانب جميع الأطراف الفاعلة لأي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك ضد المدنيين والمقاتلين السابقين، أمر حيوي.

وفي ذلك الصدد، تشيد اليابان بجهود الحكومة الكولومبية لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وتتطلع إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الخطط الوطنية للإصلاح الريفي، فضلا عن إصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام للأحكام التصالحية.

ونرحب أيضا بالحوار المستمر بين الحكومة وعدة جماعات مسلحة في إطار سياسة "السلام الكامل"، بما في ذلك الجماعة التي تعرف نفسها بأنها القيادة العليا المركزية – القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، والجولة الرابعة من المحادثات مع جيش التحرير الوطني. ويجب أن تستمر أي محادثات أو اتفاقات لوقف إطلاق النار من خلال إجراءات ملموسة. وللأسف انتهكت عدة اتفاقات سابقة لوقف إطلاق النار في الماضي. والنهج القائم على المؤسسات هو أحد السبل لضمان استدامة اتفاقات وقف إطلاق النار. ويمكن للجنة المشاركة الوطنية، التي يدعمها صندوق بناء السلام، أن تكون جزءا من هذه الآلية.

وثمة عنصر ضروري لنجاح جميع مراحل وقف إطلاق النار وهو المشاركة الكاملة والمجدية. وكما أشار رئيس لجنة بناء السلام، فإن التدابير والأطر التي تحمي المشاركة النشطة وتعززها على مستوى الناس، بمن فيهم النساء والشباب، في جهود بناء السلام، بالغة الأهمية.

وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد دعمها المستمر لجهود السلام التي تبذلها كولومبيا.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن عملية السلام الكولومبية. وأرحب أيضا بوزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في هذه الجلسة الهامة، وأشكر رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد شرعت كولومبيا في رحلة طويلة ومليئة بالتحديات نحو السلام – سلام دائم. لقد كانت جهودا مضنية وشاقة ومؤلمة، ولكنها جهود حازمة لطي هذا الفصل المأساوي، والسعي من أجل السلام بدأ يؤتي ثماره التي طال انتظارها. وتشيد ألبانيا بالحكومة الكولومبية على التقدم الملحوظ الذي أحرزته. ونرحب بالتطورات الإيجابية في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/701). ونشجعها على مواصلة السير على هذا الدرب وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة الجهود للتعجيل بإحراز تقدم.

إن صنع السلام بعد عقود من الحرب لن يكون أبدا عملية سهلة، ونحن ندرك الصعوبات والعقبات التي تواجهها العملية، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون. إن السلام – "السلام الكامل" – لا يمكن إلا أن يكون نتيجة للجهود التي يبذلها الجميع ومن أجل الجميع.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، نشيد بالتقدم المحرز في المفاوضات مع جيش التحرير الوطني. ويعكس ذلك تصميم الطرفين على وضع حد لعقود من النزاع. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف ضد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع. لقد ذكر زملاء آخرون أن ما يقرب من 400 من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي قد قتلوا، وأن القيادات النسائية والمقاتلات السابقات يتعرضن باستمرار لخطر العنف الجنسي. ونحن ندين بشدة هذه الجرائم ولا يزال يساورنا القلق إزاء التقدم البطيء في التحقيقات. ونضم صوتنا إلى نداء الأمين العام للحكومة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وحمايتهم، فضلا عن تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

ثانيا، ترحب ألبانيا بموافقة اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على السياسة العامة وخطة عملها الرامية إلى تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. ونحن مقتنعون بأن

الوجود الكامل للدولة وبسط سلطتها في جميع المناطق المتأثرة بالنزاع أمران أساسيان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ووضع حد للعنف. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بالجهود الجارية حاليا الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار والسعي إلى تحقيقه من خلال الحوار مع جميع الجماعات المسلحة غير القانونية الأخرى.

ثالثا، مع اقتراب موعد انتخابات المناطق المقبلة، فإن العنف السياسي، لا سيما ضد النساء المشاركات في العملية الانتخابية، ليس مسألة تثير قلقا خاصا فحسب، بل إنه غير مقبول. وندعو الحكومة إلى تعزيز الأمن للجميع، وتهيئة بيئة من السلام والاحترام والمشاركة الواسعة.

رابعا، تظل العدالة الانتقالية حيوية في تحقيق السلام وتوطيده. فهي توفر الحقيقة والعدالة والتعويضات للضحايا من جميع الأطراف. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تؤدي دورها في هذه العملية من أجل ضمان المساءلة عن الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا. إنها السبيل الآمن الوحيد نحو المصالحة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإدراج الملاحقة القضائية الجنسانية لأول مرة في لوائح الاتهام التي يصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، والإعلان عن بدء قضية كلية بشأن العنف الجنسي والعنف الإنجابي والجرائم الأخرى المرتكبة بدافع التحيز أو الكراهية أو التمييز ضد أفراد من جنس معين أو هوية جنسية أو ميول جنسية متنوعة في النزاعات المسلحة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن "السلام الكامل"، رغم أنه عملية معقدة وصعبة، لا يزال فرصة فريدة لإنهاء عقود من النزاع. وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما جهود الرئيس بيترو أوريغو الرامية إلى بناء توافق في الآراء وإقامة حوار شامل. وأخيرا، نعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ونشيد بهما على جهودهما الدؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار ولدعم العملية في كولومبيا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، والسيد رودريغو بوتيرو غارسيا على كل ما يفعله للنهوض بالعدالة البيئية في كولومبيا. وأود أيضا أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام على منظوره المهم. كما أود أن أرحب بوزير الخارجية ليفا دوران مرة أخرى بيننا في قاعة المجلس.

لا تزال الولايات المتحدة واحدة من أقوى شركاء كولومبيا. ولا نزال ملتزمين بالتنفيذ الناجح للاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. سيساعد تنفيذه على تحقيق الاستقرار والأمن. ومن شأنه أن ينهض بالتقدم في تحقيق أهداف مكافحة المخدرات. وسيعزز حماية حقوق الإنسان، ويساعد على تحقيق الحقيقة والعدالة لضحايا عقود من النزاع في كولومبيا، ويوطد التنمية الاقتصادية والمساواة في كولومبيا في المناطق الريفية والحضرية.

هناك ثلاث رسائل أود أن أنقلها اليوم.

أولا، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع كولومبيا في تنفيذها لاتفاق السلام لعام 2016. إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا، بصفتها أول شريك دولي للفصل المتعلق بالشؤون الإثنية، بالشراكة مع كولومبيا لتعزيز سلام دائم يركز على تحقيق العدالة والمساواة للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين. والولايات المتحدة ملتزمة أيضا تجاه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وتضطلع البعثة بدور حاسم في تعزيز السلام والأمن في كولومبيا، ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام وفريقه على جهودهم الدؤوبة. ونكرر دعوة الأمين العام جميع الجماعات التي تقف وراء العنف في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلحة إلى وقف أعمالها ضد المدنيين.

ثانيا، أيدت الولايات المتحدة توسيع مجلس الأمن لنطاق ولاية بعثة التحقق في آب/أغسطس الماضي لتشمل رصد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني والتحقق منه. ونتواصل باستمرار مع الممثل الخاص لنظل مطلعين على جهود بعثة التحقق لرصد تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة مع جيش التحرير الوطني. ولكننا نشعر بالقلق إزاء قدرة القيادة المركزية لجيش التحرير الوطني على الحفاظ على وقف إطلاق النار، في وقت تواصل فيه مختلف

الجبهات الخاضعة لقيادتها الإعراب عن الاستياء. وعلى الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني يبدو صامدا لحد كبير، فقد أشار تقرير إعلامي مؤخرا إلى أن 40 في المائة من أعضائه سيرفضون التوصل لاتفاق سلام مع الحكومة. لماذا؟ لأنهم ما زالوا يجنون أرباحا من الاتجار بالمخدرات والتعدين غير القانوني.

أود أن أختتم بياني بنقطة ثالثة، بشأن إمكانية زيادة توسيع نطاق ولاية بعثة التحقق لتشمل وقف إطلاق النار مع "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي". ونعتبر إعلان تلك الجماعة مؤخرا أنها ستوقف العمليات الهجومية ضد قوات الجيش وقوات الشرطة الكولومبية وتبدأ وقفا لإطلاق النار لمدة 10 أشهر تطورا إيجابيا. ولكننا بحاجة إلى أن نرى مزيدا من التقدم في ذلك الجهد قبل أن ينظر المجلس في زيادة توسيع نطاق الولاية. وأود أن أقول بوضوح: لا تزال جماعات جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية وسيغوندا ماركيتاليا مصنفة كمنظمات إرهابية أجنبية بمقتضى قانون الولايات المتحدة.

وبينما ندعم جهود السلام، يجب أن نتعلم من أخطاء الماضي. ونعلم من عمليات السلام الأخرى أن وضع استراتيجية أمنية أمر ضروري حيث أنها يمكن أن تضغط على الجماعات المسلحة غير القانونية للتفاوض بحسن نية وتحول دون الإفلات من العقاب على الانتهاكات. فقبل أن يوافق مجلس الأمن على توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لرصد وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني، جرت جولات متعددة من المحادثات بين جيش التحرير الوطني وفريق التفاوض الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، التزم بالفعل العديد من المرافقين والضامنين الدوليين بدعم العملية. واستمع مجلس الأمن بانتظام إلى مدخلات من فريق التفاوض التابع للحكومة الكولومبية، وهو ما زودنا بصورة أوضح لتوقعات الحكومة. ولا تزال المحادثات بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية تفتقر إلى هذا النضج. ونتطلع إلى مواصلة الاستماع إلى الممثل الخاص للأمين العام والحكومة الكولومبية مع مضي تلك المحادثات قدما واتفاق الأطراف على آليات للحفاظ على وقف إطلاق النار في المستقبل. ونتطلع إلى مواصلة انخراطنا في هذه الجهود وسنتابع عن كثب المحادثات مع هيئة الأركان العامة المركزية.

إن اتفاق السلام لعام 2016 هو خطة كولومبيا لتحقيق السلام والعدالة. والآن، يجب على الأطراف أن تحول تلك الوعود إلى حقيقة. فالشعب الكولومبي، الذي تحمل عقودا من النزاع، لا يستحق أقل من ذلك.

السيدة طنطاوي (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته القيمة. لقد كان عمله وعمل فريقه حاسمين في تزويد مجلس الأمن بالرؤى الضرورية والتي تمس الحاجة إليها بشأن التطورات في كولومبيا. ونشكر أيضا السيد بوتيرو غارسيا على إحاطته وعلى تسليط الضوء على الأثر الرهيب للنزاع، ليس على الناس فحسب، بل على البيئة أيضا. ونشكر السيد تشوريتش هرفاتينيتش على إحاطته بصفته رئيس لجنة بناء السلام، ونرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا في جلسة اليوم.

وصلنا إلى منعطف حاسم على طريق السلام والأمن في كولومبيا. ولا ينبغي اعتبار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس أمرا مفروغا منه، بل على العكس من ذلك، فهي تثبت أن اتباع نهج كلي يشمل المجتمع بأسره أمرا ضروريا ولا بديل عنه لكفالة السلام العادل والدائم في جميع أنحاء البلد. وعلى هذا النحو، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولا، يجب أن نحافظ على الزخم لكفالة التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام النهائي. والآن، بعد الوصول إلى منتصف الطريق تقريبا، فإن بلوغ نهايته بنجاح أمر بالغ الأهمية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الإصلاح الريفي والأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية، فضلا عن التقدم المحرز في خطة العمل الوطنية الأولى للبلد المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، يظل استمرار العنف ضد المدنيين، ولا سيما ضد المقاتلين السابقين، تحديا يجب التصدي له. وقد أوفى هؤلاء الرجال والنساء بالتزامهم بالسير على طريق السلام. ونشدد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ جميع التدابير

اللازمة لكفالة أمنهم وحمايتهم. إن الحفاظ على بيئة المصالحة على المحك. وبالمثل، ينبغي بذل كل الجهود للسماح بإجراء انتخابات آمنة وشاملة للجميع. ولكي نرى عملية انتخابية تمثيلية حقا – تشمل النساء والسكان الأصليين والمقاتلين السابقين – يلزم تعزيز التدابير الأمنية ونرحب بالجهود المبذولة في ذلك الصدد.

ثانيا، إن عمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار بالغ الأهمية لبناء الثقة والمصالحة في كولومبيا. ونركز اليوم على عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. والقضايا المنظورة أمام الجهاز، والتي تتمحور فيها العملية حول الضحايا، جارية على قدم وساق للوصول إلى مرحلة إصدار الأحكام التصالحية الأولى. وسيكون ذلك أساسيا لعملية العدالة الانتقالية وجبر الضرر وللتنفيذ الشامل للاتفاق. ونرحب ترحيبا خاصا بالتركيز الإضافي على التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وذلك جزء حاسم من عملية المصالحة.

ثالثا، إن التمسك بوقف إطلاق النار هو في صميم الخطوات الأولى نحو السلام الدائم على نطاق أوسع في جميع أنحاء البلد. ويجسد وقف إطلاق النار القائم بين الحكومة وجيش التحرير الوطني عهدا جديدا لبناء الثقة في كولومبيا. وعلى هذا النحو، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها لجميع الجهود الرامية إلى رصد اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه، بما في ذلك من خلال التوسيع الأخير لنطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وكما سمعنا من الممثل الخاص رويس ماسيو خلال اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في آب/أغسطس، فإن المرأة تضطلع بدور بارز في تلك العملية. والتمثيل بهذا الشكل يهيئ الساحة لبناء سلام شامل للجميع حقا ولزيادة احتمالات أن يكون هذا السلام مستداما.

تعمل كولومبيا مع المجلس والمجتمع الدولي لإظهار ما يمكن تحقيقه عندما يكون هناك التزام ثابت بالمصالحة. وبما أن هذه الجلسة هي آخر إحاطة لمجلس الأمن بشأن كولومبيا تشارك فيها، تود الإمارات العربية المتحدة أن تنوه وتشيد بجميع الذين يعملون من أجل تحقيق ذلك الهدف. إن لبنات بناء السلام راسخة. وبينما يواصل البلد اتخاذ الخطوات اللازمة في عملية المصالحة، فإننا نؤمن بأنه سيواصل تجاوز ماضيه ويمضي قدما نحو مستقبل آمن وأكثر ازدهارا لشعب كولومبيا.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام والسيد رودريغو بوتيرو غارسيا على إحاطتيهما. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام على بيانه. وينبغي للمجلس دائما أن يأخذ توصيات اللجنة في الاعتبار.

إن التقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2023/701) مشجع، لا سيما ذاك المستمد من الاهتمام بتنفيذ الأحكام الجنسانية المتعلقة بالمسائل الجنسانية في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وخطة العمل الوطنية التي اعتُمدت مؤخرا لتنفيذ القرار 1325 (2000) أداة أساسية لتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في عمليات بناء السلام.

وتنوه إكوادور بعمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار بوصفه نقطة مرجعية دولية لتطبيق العدالة الانتقالية. وفتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي يحقق في العنف الجنسي والجنساني المرتكب في سياق النزاع في كولومبيا، لملف الدعوى 11 عنصر مفيد آخر في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، من الأهمية بمكان، فيما يقترب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام من مرحلة إصدار أولى أحكامه التصالحية، أن تبذل الدولة الكولومبية جهودا لتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ تلك الأحكام وللتأكد من أنها تحظى بقبول المجتمع الكولومبي.

ويجدر التنويه بالتقارير التي تفيد بانخفاض أعمال العنف نتيجة لوقف إطلاق النار الذي أبرم مع جيش التحرير الوطني، فضلا عن التقارير المتعلقة بالمحادثات الجارية مع "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي"، والتي يمكن أن تثمر عن التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار يتضمن أحكاما محددة بشأن حماية المجتمع المدني. وتكرر إكوادور الدعوة التي وجهها الأمين العام لجميع الجماعات المسلحة إلى وضع حد للعنف ضد

المدنيين والمشاركة بحسن نية في مبادرات السلام وإظهار استعدادها للعمل من أجل السلام.

ونرحب باعتماد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية السياسة العامة لحلّ الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية ونأمل أن يسهم ذلك في وضع حد للعنف في المناطق المتضررة من النزاع. ويتطلع مجلس الأمن إلى الاطلاع على نتائج المشاريع التجريبية التي نُفذت في مقاطعات ماغدالينا ميديو، وكاغوان، وكاوكا الشمالية. ونأمل أن تجرى انتخابات المقاطعات والبلديات المقرر إجراؤها في 29 تشرين الأول/أكتوبر بطريقة آمنة وسلمية ومحترمة، بمشاركة شعبية واسعة.

وإذ نقترب من منتصف المدة قبل حلول الموعد النهائي المحدد بـ 15 عاما لتنفيذ اتفاق السلام النهائي، أود أن أؤكد مجددا دعم إكوادور لعملية السلام في كولومبيا وتنفيذ الاتفاق في إطار سياسة "السلام الناجز"، بما في ذلك المبادرات التي تهدف إلى تهيئة ظروف أمنية أفضل وتحقيق التنمية المستدامة للسكان المهمشين، لا سيما الذين يعيشون في المناطق الحدودية.

السيدة باوليني (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد تشوريتش هرفاتينيتش، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد بوتيرو غارسيا، على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بحضور وزير الخارجية دوران في جلسة اليوم.

تشيد فرنسا بالجهود التي تبذلها السلطات الكولومبية بغية تحقيق السلام في كولومبيا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان عن وقف إطلاق النار ومحادثات السلام التي ستبدأ بين الحكومة الكولومبية وجماعة "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي" في 16 تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي ذلك الإعلان إلى وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق للسلام. ونرحب أيضا باستمرار المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني منذ إعلان وقف إطلاق النار في 3 آب/أغسطس، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وتدعم فرنسا تماما الجهود التي تبذلها السلطات الكولومبية بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع عدة جماعات مسلحة أخرى. وهذه التطورات تبعث على التفاؤل. ولا بد أنها ستسمح للمجتمعات المحلية المتضررة بالعيش في سلام أخيرا وستفتح آفاقا أفضل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتسير الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية للتوصل إلى اتفاقات جديدة لوقف إطلاق النار جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية للتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم المبرم في عام 2016. وتهدف المفاوضات الجارية مع الجماعتين المسلحتين، جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، إلى تعزيز الاتفاق النهائي من أجل كفالة إحلال السلام في جميع أنحاء كولومبيا. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا بالجهود التي تواصل الحكومة بذلها لتنفيذ اتفاق السلام، كما ترحب بتكليف مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه لخبراء دوليين بولاية تقديم توصيات بشأن تنفيذ الاتفاق. ونرحب بصفة خاصة بالجهود الرامية إلى كفالة تحقيق التنمية وتنفيذ الإصلاح الريفي وإتاحة إمكانية الحصول على الأراضي ونشجع السلطات الكولومبية على تعزيز تلك الجهود.

ونؤيد أيضا إعطاء الأولوية لتنفيذ الفصول المتعلقة بالمسائل العرقية من اتفاق السلام. وندعو الحكومة إلى مواصلة تهيئة الظروف المؤاتية ليضطلع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بعمله.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإننا نأسف لأن الضمانات الأمنية لا تزال غير كافية للمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني، نظرا للعنف الذي يستهدفهم، وللأطفال والمراهقين الذين لا تزال الجماعات المسلحة غير القانونية تجندهم.

ونرصد عن كثب التحضيرات للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في نهاية الشهر الجاري وندعو إلى تهيئة أفضل الظروف الممكنة لإجرائها. ومن الضروري درء جميع مخاطر اندلاع العنف وضمان سلامة المرشحين والناخبين في جميع أنحاء أراضي كولومبيا.

ولا تزال كولومبيا تقدم مثالا يحتذى به في تصميمها على بناء السلام من خلال الحوار. وفي ذلك الصدد، يشكّل اتفاق السلام لعام 2016 إنجازا أساسيا وتاريخيا ويجب تنفيذه بالكامل، إلى جانب السعي إلى إبرام اتفاقات سلام جديدة مع الجماعات المسلحة. وتشجع فرنسا الحكومة على مواصلة جهودها وتعزيزها. ونقف إلى جانب الحكومة فيما تبذله من جهود لتحقيق سلام دائم و"كامل" في البلد.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في مناقشة اليوم. ونشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

تقترب الذكرى السنوية السابعة لإبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم المبرم في عام 2016، أي أن ما يقرب من منتصف الوقت المخصص لتنفيذه قد مر. وخلال تلك الفترة، واجه تنفيذ الاتفاق الذي أقره مجلس الأمن تحديات عديدة. فقد أفسدت الحكومة الكولومبية السابقة عملية السلام فعليا. غير أنه مما يبعث على التفاؤل أن كلا الطرفين في اتفاق السلام ملتزمان الآن بتنفيذه ويعملان معا من أجل تحقيق المصالحة في البلد.

ونلاحظ هنا العمل الدؤوب الذي تضطلع به القيادة الكولومبية في ذلك الصدد، لا سيما في تنفيذ الإصلاح الزراعي. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود لكفالة الأمن البدني للمقاتلين السابقين والناشطين الاجتماعيين والقطاعات الأشد ضعفا من السكان فضلا عن احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، كما يجب بذل جهود إضافية لتنفيذ برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة وتعزيز سلطة الدولة على أرض الواقع وتوفير السكن للمشاركين السابقين في النزاع.

وعلى صعيد منفصل، نؤكد ضرورة وقف العنف ضد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. فقد قُتل أكثر من 30 من الموقعين على اتفاق السلام في هذا العام وحده، بمعدل جريمة قتل واحدة أسبوعيا. ومن دون تقديم ضمانات أمنية واضحة للمقاتلين السابقين، يستحيل الحديث عن تنفيذ دائم لاتفاق السلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق انتخابات المقاطعات والبلديات المقبلة، التي يجب أن يتمكن المتمردون السابقون من المشاركة فيها دون خوف على حياتهم.

ونرى في مبادرات بوغوتا الأخيرة لبناء السلام خطوة تالية منطقية نحو تنفيذ أحكام اتفاق السلام. ونرى في سياسة "السلام الناجز" التي تنتهجها حكومة غوستافو بترو أوريغو فرصة لحل المشاكل الملحة التي تعرقل خروج كولومبيا من هذا النزاع المسلح الذي طال أمده. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن السلام الناجز لا يمكن، بل ولا يجب، أن يبنى على أي شيء آخر عدا الأسس التي أرسيت سابقا لاتفاق السلام. ومن الأهمية بمكان ألا تتعارض جميع القرارات المتخذة بشأن المسارات الجديدة لبناء السلام مع تلك الوثيقة الأساسية.

وعلاوة على ذلك، يمكن، بل وينبغي، تحديث المؤسسات التي أنشئت والاتفاقات التي أبرمت لتنفيذ اتفاق السلام استنادا إلى الوقائع المتغيرة. وعلى وجه الخصوص، هناك مسألة دور الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في المستقبل في سياق عمليات السلام العديدة الجارية.

ونرحب ببدء عمل آلية الرصد والتحقق، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بغية التحقق من اتفاق وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني. ونأمل، مع إحراز تقدم في محادثات السلام مع الجماعات المسلحة الأخرى، أن تؤدي تلك الاتفاقات إلى انخفاض أعمال العنف على أرض الواقع وتحسين الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة.

ونتابع عملية التفاوض مع الجماعة المسلحة غير القانونية المعروفة باسم "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي". ونرحب بالشروع في تنفيذ برنامج للمصالحة على الصعيد الوطني والانطلاق الرسمي للحوار مع تلك الجماعة. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء استمرار ما ترتكبه من حوادث العنف المسلح. ومع ذلك، نأمل أن يتمكن الجانبان من إيجاد سبيل إلى المصالحة.

وفي إطار مجلس الأمن، ستواصل روسيا المشاركة بنشاط في الجهود الدولية لتقديم المساعدة لعمليات بناء السلام في كولومبيا.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بقيادة السيد كارلوس رويس ماسيو، ونحن على استعداد للنظر بشكل إيجابي في تمديد الولاية الشاملة للبعثة هذا الشهر.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو، ونائب الممثل الدائم لكرواتيا، هرفاتينيتش، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، والسيد بوتيرو غارسيا على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا.

تشيد مالطة بجهود الحكومة في إجراء محادثات سلام مع الجماعات المسلحة وترحب ببدء وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني في بداية آب/أغسطس لمدة ستة أشهر. ويدل اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار 2694 (2023)، الذي يهدف إلى التحقق من تنفيذ وقف إطلاق النار، على التزامه تجاه كولومبيا في مسيرتها نحو تحقيق السلام ويسلط الضوء على التقدم المحرز على أرض الواقع. ونرحب بالتقدم المحرز نحو وقف إطلاق النار مع "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي" ونأمل أن يثبت أنه خطوة واعدة إلى الأمام.

مما يؤسف له أن العنف المستمر لا يزال يعوق تحقيق الإمكانات الكاملة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. ومما يبعث على القلق البالغ استمرار أعمال القتل والعنف والتهديدات التي تستهدف الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم لخوض الانتخابات المقبلة. ونحث الحكومة على كفالة توفير ضمانات شاملة تمكن من المشاركة والتمثيل السياسيين الهادفين. إن الهجمات العنيفة وعمليات القتل التي تستهدف المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء السكان الأصليين والزعماء الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن دعاة حماية البيئة، كما أبرز السيد بوتيرو غارسيا، تشكل تهديدا وجوديا لاتفاق السلام. وندين ذلك العنف بأشد العبارات الممكنة وندعو السلطات إلى تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. إذ يجب على الدولة أن تفي بالتزاماتها تجاه من اختاروا السلام وأن تكفل ضمانات أمنية قوية للمقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية.

ويساورنا قلق عميق إزاء الأعداد الكبيرة من النازحين قسرا وأولئك الذين تعرضوا للاحتجاز قسرا. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمنع انتهاكات حقوق الإنسان هذه والتصدي لها. ونحث الحكومة على مضاعفة جهودها لترسيخ وجود الدولة بصورة فعالة في أكثر المناطق تضررا من النزاع وتهيئة الظروف الملائمة للعودة وإعادة الإدماج. وندعو أيضا إلى مواصلة إيلاء الاهتمام لمسألة البحث عن المفقودين والمختفين وإتاحة الموارد اللازمة لذلك.

وترحب مالطة بجهود الحكومة بشأن الإصلاح الريفي الشامل. وندعو إلى مواصلة العمل على تمكين الفئات الضعيفة من الحصول على الأراضي وإحداث تحول في المناطق المتضررة من النزاع. وتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية في الاتفاق النهائي أمر حيوي. ومن دواعي القلق العميق أن المجتمعات العرقية لا تزال تعاني من العنف غير المتناسب وتجنيد الأطفال على أيدي جهات فاعلة مسلحة غير قانونية. وندعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لضمان التنفيذ الكامل وحسن التوقيت لتلك الأحكام الحاسمة بغية معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية. ويجب أيضا إعطاء الأولوية للأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في اتفاق السلام. ولا يزال ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في تنفيذه أمرا أساسيا.

ويسر مالطة أن ترى تقدما في القضايا المعروضة على الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إذ يقترب من المرحلة المحورية المتمثلة في إصدار أحكامه التصالحية الأولى. وهذه الخطوة القادمة حاسمة بالنسبة لعملية العدالة الانتقالية ولجهود بناء السلام والتنفيذ الشامل لاتفاق السلام. ونشيد أيضا بالإعلان عن فتح الدعوى 11، المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، وبإدراج العنف الجنسي والرق ضمن لوائح توجيه الاتهام الإقليمية الأولى في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

في الختام، يسرنا أن نرى إحراز تقدم واضح في مسيرة كولومبيا نحو تحقيق السلام الدائم والمستدام. ومن الضروري البناء على ما تم إنجازه واتخاذ إجراءات حاسمة لوقف العنف المستمر وضمان التنفيذ الشامل لاتفاق السلام.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، معالي السيد ألفارو ليفا دوران، في هذه الجلسة. كما أشكر الممثل الخاص، السيد كارلوس رويس ماسيو، ورئيس لجنة بناء السلام، السيد تشوريتش هرفاتينيتش، على إحاطتيهما. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد رودريغو بوتيرو غارسيا على بيانه.

قبل شهرين تحديدا، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2694 (2023) الذي يوسع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقد أحرزت مفاوضات السلام تقدما كبيرا منذ ذلك الحين. ونرحب بالحوار بين جميع الأطراف ونؤكد على الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية من خلال سياسة "السلام الكامل". وفيما يتعلق بالتعامل مع الماضي، فإن التقدم الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جدير بالملاحظة، رغم أنه سيكون من الضروري ضمان تنفيذ أحكام التعويضات الأولى المقبلة. ونظرا لأن حماية ومشاركة جميع السكان عنصران أساسيان في عملية السلام، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، إن الإعلان عن تعليق جميع العمليات الهجومية بين الحكومة الكولومبية والمجموعة التي تعرف نفسها باسم "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي"، يشكل خطوة أولى نحو بدء مفاوضات سلام رسمية وتوقيع اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار. وتؤيد سويسرا ذلك التطور كجزء من التزامها المستمر بعملية السلام الكولومبية.

ثانيا، يجب على الحكومة الكولومبية أن تكفل سلامة المقاتلين السابقين وحمايتهم من أعمال العنف. ولا بد للسلطات القضائية أيضا أن تكافح الإفلات من العقاب. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى التقرير الصادر مؤخرا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/49/19)، الذي يبرز الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لتنفيذ ضمانات عدم التكرار. ولا يزال العنف المتصل بالنزاع يؤثر على المدنيين في أجزاء كثيرة من البلد على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية. وفي ضوء الانتخابات المقبلة، تكرر سويسرا دعوتها السلطات الكولومبية إلى تعزيز تدابيرها الوقائية والأمنية بغية التخفيف من آثار ذلك العنف. ونؤكد من جديد أيضا أنه يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني.

ثالثا، يوفر دور المرأة في بناء السلام، من خلال معارفها وخبراتها وقيادتها، إمكانات يجب تعزيزها. والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن موضوع شامل في دعمنا لعملية السلام الكولومبية، وخاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ومشاركة المجتمع المدني والعمل المتعلق بالتعامل مع ملف الماضي. لذلك، نشيد بحكومة كولومبيا لوضعها خطة عملها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن. وستضع العملية التشاركية الواسعة النطاق المُنظمة على الصعد الوطني والإقليمي والمواضيعي، بدعم من المجتمع الدولي، معيارا مثاليا لتنفيذها في المستقبل. وقد تشرفنا بالاشتراك مع حكومة كولومبيا في استضافة حدث بشأن مشاركة المرأة وخطة عملها الوطنية، والذي عُقد قبل هذه الجلسة مباشرة. وتبرز الملاحظات التي أدلى بها السيد ليفا دوران والممثل الخاص رويس ماسيو وممثلا المجتمع المدني اللذان أطلعانا على خبراتهما العملية وتوصياتهما مرة أخرى الحقيقة التي لا جدال فيها، وهي

(تكلم بالإسبانية)

من دون النساء، لا يوجد سلام.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يزال دعم المجلس والمجتمع الدولي أساسيا لتحقيق السلام الدائم. ونرحب بالتعاون الوثيق مع حكومة كولومبيا في هذا الصدد. ونشكر أيضا لجنة بناء السلام على توصياتها ونتطلع إلى استمرار كولومبيا في تعاونها وتشاطر خبراتها في ذلك السياق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

(تكلم بالإسبانية)

أشكر المتكلمين على التقرير الذي قدموه لنا وأرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية ألفارو ليفا دوران.

تواصل كولومبيا إظهار التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وبتوسيع نطاق السلام

وتوطيده في أراضيها. ويتواصل أيضا الحوار مع الجماعات المسلحة الأخرى من خلال استراتيجية "السلام الكامل" التي وضعتها حكومة الرئيس بيترو أوريغو. وبعبارة أخرى، لا يزال البلد ملتزما بإيجاد حل شامل ومتكامل للعنف ذي الدوافع السياسية.

وفيما يتعلق بالاتفاق النهائي، يجب علينا أن نضع نصب أعيننا دائما أن تنفيذه عملية طويلة الأجل، وضعت على مدى جدول زمني مدته 15 عاما. وسنحتفل قريبا بالذكرى السنوية السابعة للتوقيع عليه، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، ما يجعله نقطة الوسط للجدول الزمني لتنفيذه الرسمي.

إننا نعلم أن الاتفاق ينطوي على إصلاحات عميقة، وهي دائما صعبة. فليس من السهل تعزيز وجود الدولة في المناطق الريفية حيث لا تزال هناك آثار للنزاع. وللاتفاق ميزة كبيرة تتمثل في التصدي لمختلف التحديات الهيكلية التي تواجهها كولومبيا، والتي تكمن في جذور مظاهر العنف السياسي في العقود الأخيرة.

إن التنفيذ الكامل لاتفاق عام 2016 شرط ضروري لتوسيع عمليات السلام في البلد. والإجراءات الحكومية الملموسة هي أفضل طريقة لإظهار جديتها بوضوح في التزامها بإعادة تحديد علاقتها مع أضعف شرائح السكان، بما في ذلك النساء والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان الأصليون.

ومن العدل والضروري الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرز بالفعل، ولا سيما مخصصات الميزانية والتغييرات القانونية والمؤسسية الرامية إلى الإسراع بتنفيذ الإصلاح الريفي الشامل، وهو أمر أساسي للدولة لتوسيع وجودها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع. وكذلك نرحب بإنشاء الولاية القضائية الزراعية والريفية والاعتراف بحقوق الفلاحين في الحماية الدستورية الخاصة في كولومبيا.

وتؤيد البرازيل استراتيجية حكومة بترو أوريغو لتحقيق السلام الكامل. ونسلم بأهمية وضرورة الحوارات الإضافية الجارية لتوسيع نطاق فوائد السلام في جميع أنحاء البلد. وكذلك تكرر البرازيل، بوصفها بلدا ضامنا، التزامها الراسخ بالحوار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني.

ونرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في المفاوضات. ويمكننا أن نشهد، بوصفنا ضامنين، على تصميم الطرفين على وضع حد لعقود من النزاع. وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/701)، فإن التقدم الأولي يبين إمكانية استمرار التراجع في العنف، ما قد يعود بفوائد كبيرة على المجتمعات المتضررة.

وإذ نقترب من عام تقريبا من المفاوضات، وبعد أربع دورات من الحوار، نرحب بعمل اللجنة الوطنية المعنية بالمشاركة ووضع جدول زمني لاجتماعاتها مع مختلف المناطق والقطاعات الاجتماعية، فضلا عن الحفاظ على وقف إطلاق النار الثنائي والوطني والمؤقت، مصحوبا بآلية الرصد والتحقق.

ونرحب كذلك بجهود الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لإنشاء الهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية للآلية بغية الوفاء بمهمة المشاركة في رصد وقف إطلاق النار وبروتوكولاته والتحقق منه، عملا بالقرار 2694 (2023).

وحتى 3 تشرين الأول/أكتوبر، ظل وقف إطلاق النار صامدا لمدة شهرين. ونحث الأطراف على مواصلة الإبقاء عليه، بغية المساعدة على تحسين الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز حماية المدنيين. وتشدد البرازيل أيضا على أهمية تحديد إطار سياسي ومفاهيمي بشأن الأعمال والتفاعلات الإنسانية، على النحو الذي تحقق في الدورة الأخيرة، التي عقدت بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في كاراكاس.

ونتابع بتفاؤل الحوار الذي أجرته الحكومة مع المجموعة التي تعرف نفسها باسم هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. فإقامة مفاوضات رسمية واستمرار وقف إطلاق النار الثنائي الذي يكفل احترام السكان المدنيين، علامات تبعث على أمل كبير. وكما كان الحال في حالة جيش التحرير الوطني، نأمل أن يتمكن المجلس من الإذن للبعثة بالتحقق من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار مع هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

ومن المهم تعزيز التقدم المتزامن في مختلف المفاوضات. ويجب علينا، في ذلك الصدد، أن نحقق أقصى قدر من إسهام المجلس في التقدم المشترك لتلك العمليات، لا سيما بهدف الحث على وقف إطلاق النار مع الحكومة وبين الجماعات التي لا تزال تتنافس على الأراضي.

إننا نعلم أن التحديات لا تزال قائمة. فلا يزال العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية يؤثر تأثيرا كبيرا على حياة المدنيين والمقاتلين السابقين، ما يمثل تحديا رئيسيا لعملية بناء السلام وإعادة الإدماج.

وتؤيد البرازيل بقوة المجتمع الكولومبي والحكومة الكولومبية في تصميمهما السياسي على التغلب على مختلف التحديات التي تواجه السلام الكامل، بما في ذلك من خلال عملنا في المجلس. ونعيد التأكيد على أن إجراءات هذه الهيئة في كولومبيا يجب أن تسترشد بتوقعات ومطالب الحكومة الكولومبية. وكما هو الحال دائما، سيكون ذلك مبدؤنا التوجيهي خلال المفاوضات المتعلقة بتجديد ولاية بعثة التحقق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا.

السيد ليفا دوران (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بابن بلدي، السيد رودريغو بوتيرو غارسيا.

إن السلام في كولومبيا مشروع يومي. إنه جهد يومي للقضاء على العنف والمواجهة المسلحة كوسيلة لتعزيز مصالح الشعب في مجتمع منقسم وغير متسامح. لقد عَلَّمَنا تاريخ البشرية أن السلام يتطلب جهودا مستمرة. إنه يتطلب من الصناع العمل بصبر لبناء السلام – لتصميمه ونسجه والاتفاق عليه وصونه.

وأود أن أتوسع في هذه الفكرة بحكاية ذات رؤية تتعلق بالنحات والرسام الكولومبي العظيم، فرناندو بوتيرو، الذي توفي مؤخرا. كان بوتيرو رجلا راهن على السلام في كولومبيا وفي ميديلين، مسقط رأسه، المحاصرة والمعانية آنذاك والتي تبرع لها بتمثال يسمى "El Pájaro" – "الطائر" – كرمز للسلام، سيساعدها على أن تترك وراءها العنف الذي ارتكبته عصابات المخدرات في ثمانينيات القرن العشرين وبداية تسعينياته.

وفي 10 حزيران/يونيه 1995، فُجِّرت 10 كيلوغرامات من الديناميت في حديقة سان أنطونيو، في مدينته، عند سفح هذا التمثال، مسفرة عن مقتل 23 شخصا وإصابة المئات. وعلى الرغم من الرعب الذي أحدثه هذا الحدث، لم يفقد بوتيرو إيمانه بالسلام مطلقا. وبناء على طلب الفنان، لم تتم إزالة التمثال. على العكس من ذلك، بقي تمثال الطائر هناك كشهادة بليغة على الوحشية التي لا تغتفر. وبعد خمس سنوات، في عام 2000، تبرع بوتيرو بمنحوتة أخرى، طائر جديد، يقف الآن بزهو إلى جانب "Pájaro Herido"، أو "الطائر الجريح"، كما أطلق عليه للإشارة إلى الحادث العنيف. لقد علمنا بوتيرو درسا هاما – على الرغم من العنف الذي يلحق بنا، يجب علينا ألا نهتز مطلقا؛ يجب علينا أن ننتصر؛ يجب علينا أن نتغلب.

وفي كولومبيا، نعي ذلك الدرس جيدا. فعلى الرغم من استمرار أشكال مختلفة من العنف – كما ذُكر، مع القلق، في التقرير الفصلي الذي قدم اليوم (S/2023/701) – يجب الحفاظ على جهودنا والتزامنا المتجدد بالسلام ويجب أن يكون هو مهمتنا العليا. ومن الواضح أن الأمر ليس سهلا وأنه يتطلب المثابرة. ولحسن الحظ، لدينا مجتمع نشط يتطلب سلوكا مسؤولا من قبل الدولة الكولومبية ومؤسساتها في كل الأوقات.

ومن واجبي، في هذه المرحلة، أن أؤكد أن قرار كولومبيا بإحالة اتفاقات السلام لعام 2016 إلى مجلس الأمن كان يشير في ذلك الوقت إلى الرغبة في تحقيق مصالحة لا رجعة فيها – والهدف هو ضمان أن يكون ما تم الاتفاق عليه ملزما بغض النظر عن النوايا السياسية للحكومة القائمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى مسألتين أساسيتين من مسائل السلام في كولومبيا: أولا، ضرورة ضمان حرمة ما تم الاتفاق عليه في عام 2016؛ وثانيا، التأكيد مجددا على أن الحوارات التي لا تزال تجري مع مختلف الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة هي

أدوات أساسية، اليوم وكل يوم، لتحقيق "السلام الناجز" في جميع أنحاء أراضينا الوطنية.

وفيما يتعلق بمسألة الحفاظ على الترتيبات المتفق عليها وتنفيذها، يساورنا القلق لأن المؤسسة التي تُعتبر نموذجا للعالم بأسره، والتي أُنشئت لإقامة العدل بعد عقود من النزاع المسلح المروع، ألا وهي، الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تحيد عما تم الاتفاق عليه بجهد كبير وتتجاهل القواعد التي ينبغي تطبيقها بصرامة لصالح الضحايا، والتي تكمن الحقيقة والجبر وعدم التكرار في صميمها. إنني أحب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وأكن له الإعجاب كما لو كان شخصا وليس مؤسسة. وقد شاركت في تصميمه، جنبا إلى جنب مع خمسة أشخاص آخرين. ولذلك، فإنني أشيد بما كان مقصودا وما تم تحقيقه. والمهمة صعبة ولكن الوقت قد حان لاستعراض عمل هذه المؤسسة من أجل تصحيحه وتحسينه.

ولنقم بذلك الآن.

في 13 آذار/مارس 2017، طلب رئيس دولة جمهورية كولومبيا، في رسالة موجهة إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش، بلباقة أن يحيل إلى مجلس الأمن إعلانه الرسمي عن حسن النية في شكل إعلان أحادي الجانب من الدولة. وبذلك، وفي إطار القرارين 2261 (2016) و 2307 (2016) المؤرخين 25 كانون الثاني/يناير و 13 أيلول/سبتمبر من ذلك العام، على التوالي، واللذين اتخذهما المجلس بالإجماع، أصدر المجلس وثيقته الرسمية الخاصة التي تتضمن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم لعام 2016، والتي وقعتها حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر.

ونتيجة لذلك، أدرج مجلس الأمن الاتفاق النهائي، إلى جانب إعلان الدولة الأحادي الجانب، في وثيقة رسمية نُشرت تحت الرمز S/2017/272. ويعني إدراج الاتفاق النهائي ضمنا أن النص الذي سينفذه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، دون إجراء أدنى تعديل لمحتواه، هو النص الذي اعتمده مجلس الأمن رسميا، والذي يكرس التزام كولومبيا أمام العالم بإنفاذه، مع ما قد تستتبعه تلك المسؤولية من عواقب دولية خطيرة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن قرارات مجلس الأمن مثل تلك التي ذكرتها لا يمكن الطعن فيها من خلال أي سبيل قانوني – ناهيك عن إعلان دولة أحادي الجانب. وتلك القرارات هي التي تسود بطابعها في نظامنا الداخلي. ويترتب على ذلك أنه في هذه الحالة، أضيفت الوثيقة الرسمية التي ذكرتها تلقائيا إلى مجموعة القوانين الدستورية للأمة الكولومبية. وهذه حقيقة قد لا يدركها الكثيرون، ومع ذلك لا يمكن تجاهلها.

وفي حالة الولاية القضائية المشار إليها، يحدد نصها التنظيمي الملزم الصلاحيات المقابلة، والتي لا يتم احترامها حاليا. وفيما يتعلق بالاختصاص الشخصي للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، تنص وثيقة مجلس الأمن S/2017/272 على ما يلي:

> "ينطبق العنصر القضائي للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار على جميع الذين شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع المسلح. وينطبق على الأفراد الذين يشتبه في ارتكابهم أو الذين أدينوا بارتكاب جريمة التمرد أو غيرها من الجرائم المرتبطة بالنزاع، سواء كانوا ينتمون إلى المنظمات المسلحة المتمردة أم لا".

ومما يؤسف له أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قد حدّ رسميا من مثول بعض أولئك الذين يندرجون ضمن اختصاص هذه العدالة الخاصة، كما هو الحال بالنسبة لأعضاء ما تسمى بالجماعات شبه العسكرية، من بين آخرين. ويحول تطبيق آلية غير منصوص عليها في الاتفاق النهائي دون ملاحقتهم قضائيا أو يجعل ذلك أمرا صعبا، وهي آلية تتعلق بإسهامات سابقة مزعومة في السلام بموجب نظام المشروطية، في حين أن نظام المشروطية يتعلق حصرا بإلقاء السلاح.

ويكبل ذلك مسيرة السلام ويغلق الباب أمام الحقيقة، مما يعوق بالتالي سماعها بشكل كامل من قبل الجهاز القضائي الخاص من أجل

السلام، فضلا عن الضحايا وعامة الناس. وقد حان الوقت الآن للتأكيد على أن القانون 975 لعام 2005 – المعروف بقانون العدالة والسلام في كولومبيا، الذي يعود تاريخه إلى ما قبل اتفاق السلام بوقت طويل – يتضمن أحكاما لإعادة إدماج أعضاء الجماعات المسلحة المنظمة خارج نطاق القانون الذين يسهمون بفعالية في تحقيق السلام الوطني. وتنص المادة 63 منه على ما يلي:

”قانون مستقبلي أكثر ملاءمة. وإذا صدرت، بعد صدور هذا القانون، قوانين تمنح أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية معاملة أفضل من تلك المنصوص عليها في هذا القانون، يجوز للأشخاص الخاضعين للآلية الأخرى أن يستفيدوا من الشروط المحددة في هذه القوانين اللاحقة“.

ويبين ذلك أن المقاتلين المستهدفين بقانون العدالة والسلام يمكنهم اللجوء إلى المبدأ العالمي لتطبيق القانون الأكثر ملاءمة، وهو حق دأب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بشكل منهجي على تجاهله. وأضيف هنا اقتباسا من البند 5-1-2 من الاتفاق النهائي المعنون ”العدالة“، في الفقرة 32 من الفرع الثاني:

”فيما يتعلق بالمقاتلين من أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية، فإن العنصر القضائي للنظام لا ينطبق إلا على أولئك الذين يوقعون اتفاق سلام نهائي مع الحكومة“.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما يسمى بالجماعات شبه العسكرية، هناك اتفاق سانتا في دي راليتو، الموقع في 15 تموز/يوليه 2003 بين الحكومة الوطنية وما يسمى بجماعات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية. ويجري تجاهل ذلك النص، ولكنني سأقدم نسخة منه إلى جانب بياني اليوم. ولذلك، فإن الأشخاص المعنيين مشمولون بالاختصاص الشخصي للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي نعكف على تحليله حاليا. وبالمثل، ووفقا للفقرة 32 التي أشرت إليها مرتين:

”ينطبق العنصر القضائي أيضا على موظفي الدولة الذين ربما ارتكبوا جرائم مرتبطة بالنزاع المسلح أو أثناءه؛ وسيتم هذا التطبيق بطريقة متمايزة، مما يوفر للأفراد المعنيين معاملة عادلة ومتوازنة ومتزامنة ومتماثلة“.

ويتابع:

”في حالة موظفي الدولة، يستند تطبيق الولاية القضائية الخاصة للسلام إلى الاعتراف بأن الغرض الأساسي للدولة هو حماية وضمان حقوق جميع المواطنين“.

وعلاوة على ذلك، تنص على ما يلي:

”لأغراض الولاية القضائية الخاصة للسلام، يقصد بوكيل الدولة أي شخص كان وقت ارتكاب الجرائم المزعومة يتصرف كعضو في الهيئات العامة، أو كموظف أو عامل في الدولة أو كياناتها اللامركزية، إقليميا أو من خلال الخدمات المقدمة، وشارك في التخطيط أو ارتكاب أعمال إجرامية ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاع المسلح. ولكي تنظر الولاية القضائية الخاصة للسلام في هذه الأفعال، يجب أن تكون قد ارتكبت كأفعال أو امتناع ضمن الإطار الزمني للنزاع المسلح الداخلي“.

وعلى الرغم من حالات مئات الكولومبيين، ألغت الولاية القضائية الخاصة للسلام الولايات السابقة التي ترتبط جميعها بولايتها القضائية المحددة.

وتجدر الإشارة إلى أن الولاية القضائية الخاصة بوصفها نظاما قضائيا خاصا تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجوز بموجبه للدول الحرة أن تنشئ مثل هذه النظم، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، وكلها تشير إلى أن المادة 27 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ”عدم الاعتداد بالصفة الرسمية“، تنطبق في حالة موظفي الدولة دون التعرض للتمييز. ولذلك يجب أن يوضع في الاعتبار نطاق الفقرتين 1 و 2 من المادة 27. وفيما يتعلق بالحق في معرفة الحقيقة وحق الضحايا في معرفة الحقيقة، فإنهما

أمران لا مفر منهما، لا سيما في سياق عملية السلام. وهذه الحقوق ترقى إلى مستوى القواعد الآمرة.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيل أعضاء المجلس إلى أكثر المصادر حجية بشأن هذا الموضوع، على النحو المبين في وثائق تفويضهم. وفيما يتعلق بالموضوع قيد النظر، استندت في حججي إلى خبراء مشهورين، ولا سيما رافائيل كاسادو رايغون، أستاذ القانون الدولي العام في جامعة قرطبة؛ وأراسيلي مانغاس مارتن، أستاذ القانون الدولي العام والقانون الأوروبي في جامعتي سالامانكا وكومبلوتنس؛ وزلاتا درناس دي كليمان، الأستاذة الفخرية في الجامعة الوطنية وأستاذة في الجامعة الكاثوليكية في قرطبة، الأرجنتين، تتجلى خبرتها في القانون الدولي العام، من بين مواضيع أخرى. ولعل أفضل ما يمكن للمجلس أن يسترشد به هو عمل السيدة زلاتا درناس بشأن القواعد القطعية للقانون الدولي العام – القواعد الآمرة – وتطبيقه الملموس. وفيما يتعلق بالقواعد الآمرة، تشير المؤلفة إلى أن هذه قواعد قطعية من قواعد القانون الدولي العام، تشكل محور النظام المعياري ويمكن أن تبطل أي قاعدة تتعارض مع المبدأ، العرفي أو التقليدي. وكما كتبت السيدة درناس، فإن كل ذلك يعني ضمنا أن طبيعة القاعدة الآمرة توصف بأنها

”حق قسري وإلزامي وحتمي ومطلق وقطعي ونهائي وغير قابل للانتقاص وغير قابل للتغيير أساسا وحق كامل يحمي المنافع الاجتماعية الأساسية لمجتمع معين“.

وعلاوة على ذلك، أكد الفقيه الألماني هيرمان موسلر أن

”القواعد الآمرة تتميز بأن انتهاكها يؤثر على المجتمع القانوني الدولي في حد ذاته، لأنه حتى عندما يتبين أن دولة واحدة فقط تتأثر بشكل مباشر بانتهاك هذه القواعد، فمن المرجح أن تمتد العواقب إلى المجتمع ككل“.

لذلك يجب أن نسأل أنفسنا، بالنظر إلى وضعها كقواعد قطعية للقانون الدولي العام، ما هي القواعد والحقوق التي تدخل في نطاق القواعد الآمرة التي يقع عليها اختصاص الولاية القضائية الخاصة للسلام من أجل حمايتها دون أي قيود؟ والجواب ليس أكثر أو أقل – وسواء أكان مكتوبا أم لا – من الاعتراف بالضحايا وحقيقة أن حقوقهم في الصراع المسلح تشمل الحق في معرفة الحقيقة. وتستند تلك الحقوق القانونية، التي يحميها القانون الدولي على نطاق واسع، إلى المبادئ التي ذكرتها للتو. ولذلك فإن مهمة الولاية القضائية الخاصة للسلام هي تعزيزها ودعمها، مع الاعتراف بقيمتها الجوهرية، وتزويدها بالضمانات المقابلة والاعتراف بمكانتها في التسلسل الهرمي القانوني، لأنها في قمة النظام المعياري، بالنظر إلى الحقيقة التي ذكرتها سابقا أن لها سلطة إبطال أي قاعدة تتعارض معها، سواء كانت عرفية أو تقليدية.

ولا يمكن للولاية القضائية الخاصة للسلام أن تفرض شروطا أو قيودا على أولئك الذين يريدون قول الحقيقة إذا كان لهم الحق في المثول أمام القضاء الخاص، بسبب الولاية المحددة المستمدة من قواعدها التأسيسية، مثل الولاية الممنوحة له بموجب اتفاق السلام، الذي كثيرا ما أشرنا إليه بعنوانه الكامل، الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، والمعترف به رسميا في الرسالة المؤرخة 29 آذار/مارس 2017 الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن التي أشرت إليها سابقا.

ومبدأ ”لا عقوبة إلا بنص“، أو أنه لا توجد عقوبة بدون قانون، مقدس في الدول الدستورية. بل إن التمسك به يكون أكثر قوة في دولة واعية اجتماعيا تقوم على سيادة القانون مثل كولومبيا. ويشكل هذا المبدأ جزءا من حق الإنسان في المحاكمة وفق الأصول القانونية. وفيما يتعلق بالجرائم، فإن الولاية القضائية الخاصة ملزمة بتنفيذ العقوبات المقررة سابقا، دون جميع العقوبات الأخرى، وفقا لاتفاق السلام، على النحو المنصوص عليه في رسالة مجلس الأمن التي ذكرتها للتو.

وفي الجزء الثالث من الفصل 5 من اتفاق السلام، المعنون ”الهيئات الإجرائية والعقوبات الخاصة بالمكون القضائي للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار“، تنص الفقرة 46، الفقرة الأخيرة في الجزء، بوضوح على ما يلي:

”ستكون محكمة السلام الهيئة النهائية للولاية القضائية الخاصة للسلام المنشأة في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار“.

وفيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة للسلام ووثيقة مجلس الأمن ذاتها، المحدثة بإعلان الدولة من جانب واحد، وكذلك رهنا بالقرارين 2261 (2016) المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2016 و 2307 (2016) المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، أصبحت ولايتنا القضائية الخاصة للسلام شكلا نموذجيا من أشكال الولاية القضائية الدولية. وتتجاوز قراراتها حدودنا بكثير، مع ما يترتب على ذلك من آثار عالمية تجاه الكافة. لذلك لا يمكن تقييدها من قبل السلطات القضائية المحلية، ولا يمكنها تجاهل النص الرسمي للاتفاق. ويتمثل التزامها في تعزيز اليقين القانوني الدولي. إن تقييد الحقوق التي يجب أن تضعها فوق كل الاعتبارات الأخرى يضر، إضافة إلى المسؤولية الخطيرة التي قد يتحملها قضاتها المرموقون. وقد تم التأكيد على مركزها كهيئة نهائية في اتفاق 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 الموقع بين الحكومة الوطنية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. وتنص الفقرة 2 (أ) من الجزء الثالث من الاتفاق بوضوح على ما يلي:

”الولاية القضائية الخاصة للسلام هي ولاية قضائية خاصة تمارس بصورة مستقلة وتفضيلية مهام قضائية تدخل في نطاق اختصاصها، ولا سيما فيما يتعلق بالأفعال التي تعتبر انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولن تنطبق إلا على الأفعال المرتكبة قبل دخولها حيز النفاذ“.

وبالنسبة لحكومة كولومبيا، التي أتكلم باسمها اليوم أمام المجلس، من الجلي أن كامل محتوى اتفاق السلام لعام 2016 يشكّل ولاية حتمية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وجميع مؤسسات الدولة. ولا يمكننا أن نخفق في ذلك. ولتفادي أدنى شك، سيعيد رئيس الجمهورية، غوستافو بيترو أوريغو، في الأيام القليلة المقبلة تأكيد الإعلان الرسمي لحسن النوايا في شكل إعلان انفرادي للدولة، كما سبق أن فعل أحد أسلافه، عن تحمل المسؤولية المباشرة عن حماية الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الرسمية للمجلس الواردة في الوثيقة S/2017/272 والوفاء بها. ولا يمكن التشكيك في كلمة جمهورية كولومبيا والالتزام الذي تتعهد به أمام المجلس والعالم.

ثانيا، أود أن أثير نقطة موجزة لكنها هامة، وهي أننا نؤكد أن الحوارات التي نجريها حاليا مع مختلف الجماعات والجهات الفاعلة المسلحة تشكّل أداة أساسية لتحقيق السلام في جميع أراضي كولومبيا وتخفيف الأثر الإنساني للعنف المسلح والعنف الإجرامي. ونعلم، بوصفنا حكومة البلد، أن هذا الأمر يجب أن يقترن بتدخل من جميع مؤسسات الدولة، وهو ما نعتزم القيام به بالموازاة مع تنفيذ خطة التنمية الوطنية، التي أُشيرإليها هنا في وقت سابق.

إننا نتفهم الشواغل التي تنشأ أحيانا داخل المجتمع الدولي والمجلس نتيجة الالتزام الطموح والصعب الذي تبديه كولومبيا تجاه تحقيق السلام الناجز، إلى جانب التحدي المتمثل في التصميم المؤسسي المعقد. لكنني أقف هنا اليوم وأنا على يقين من أن هذا الالتزام ملائم ومتناسب مع المسؤولية التي نتحملها بصفتنا دولة وحكومة، تحت قيادة رئيس الجمهورية، غوستافو بيترو أوريغو، تجاه المجتمع والضحايا. كما أنه صار واجبا علينا أن نفي به بلا خوف وفي تفاؤل وإيمان وسلام تام. ويجب أن نهدف إلى ضمان الحياة والسعادة ل أفراد مجتمعنا كافة. إننا نريد أن نصبح قدوة يحتذى بها. ونود أن نقول بصوت عال وواضح إن كولومبيا قوة عالمية من أجل الحياة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.